



PROVISIONAL

S/PV.2668
26 March 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حربي مؤقت للجلسة الثامنة والستين بعد الالفين والستمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ ، الساعة ١٨/٠٠

(الدانمرك)

السيد بييرينغ

الرئيس :

السيد دوبينين	الاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
السيد هونغ	استراليا
السيد الشعالي	الإمارات العربية المتحدة
السيد غارفالوف	بلغاريا
السيد كامسري	تايلند
السيد محمد	ترينيداد وتوباغو
السيد لوي لي	الصين
السيد غبيهو	غانا
السيد دي كيمولاريا	فرنسا
السيد أغيلار	فنزويلا
السيد أدوكي	الكونغو
السيد راكوتونDRAMBOA	مدغشقر
سير جون طومسون	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
السيد والترز	وايرلندا الشمالية
	الولايات المتحدة الأمريكية

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٤٠

الاعراب عن الترحيب بالمثل الدائم الجديد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعرب عن ترحيبي الحار ، بإسم

أعضاء المجلس ، بزميلنا الجديد معادة السيد يورى فلاديميروفيتش دوبينين ، الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة . ونحن نتطلع الى التعاون معه في أعمال المجلس .

إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال .

رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ ، موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمالطة لدى الأمم المتحدة (S/17940) .

رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ ، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة (S/17941) .

رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ ، موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (S/17946) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس

علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي بولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية العربية الليبية ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وفييت نام ، والكويت ، ومالطة ، وهنغاريا ، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة ، اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود إعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد أغويوس (مالطة) مقعدا على طاولة
المجلس ؛ وشغل السيد نوفوريتا (بولندا) ، والسيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) ، والسيد
الزروق (الجمهورية العربية الليبية) ، والسيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد بوي كوان نات (فيت نام) ، والسيد أبو الحسن
(الكويت) ، والسيد اندريفي (هنغاريا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدأ مجلس الامن الآن النظر في

البند المدرج على جدول أعماله .

ينعقد المجلس اليوم تلبية للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ الموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لمالطة لدى الامم المتحدة ، (S/17940) والرسالة المؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ الموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (S/17941) والرسالة المؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ الموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للعراق لدى الامم المتحدة (S/17946) .

أود أيضا أن ألفت انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق الأخرى التالية :

S/17938 ، رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ ، موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الامم المتحدة ؛ و S/17942 ، رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لتشيكوسلوفاكيا لدى الامم المتحدة ؛ واخيرا S/17943 ، رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

وستعمم الراسلتان الاخيرتان أثناء هذه الجلسة .

المتكلم الاول هو ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأعطيه الكلمة .

السيد دوبينين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : سيدي ، أود أولا أن أعرب لكم عن شكري لترحيبكم بي في بداية عملي هنا باعتباري ممثلا لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة . وأود بدوري أن أعرب عن أمني في التعاون المثمر مع جمع الزملاء أعضاء مجلس الامن . وعلى الرغم من أن هذا الشهر أوشك على الانقضاء ، أود أن أهنئكم باعتباركم رئيسا لمجلس الامن في هذا الشهر وأتمنى لكم النجاح في منصبكم المسؤول .

إسبحوا لي أيضا أن أعرب عن إمتناني لسلفكم ممثل الكونغو السفير ادوكي للطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر شباط/فبراير .

طلب الاتحاد السوفياتي عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن فيما يتصل بالحالة البالغة الخطر التي نشأت في جنوب البحر الابيض المتوسط نتيجة للأعمال الاستغزازية والعدوانية المرتكبة من جانب الولايات المتحدة ضد ليبيا ، وهي دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة . لقد ارتكبت حكومة الولايات المتحدة في ٢٤ و ٢٥ آذار/مارس ، إذ تواصل سبيلها في زيادة تفاقم الحالة الدولية ، أعمالا عدوانية مسلحة مباشرة ضد ليبيا واستخدمت في ذلك اسطولا كاملا من السفن الحربية بما في ذلك ثلاث حاملات للطائرات عليها مئات من الطائرات وذلك لضرب عدد من الاهداف الليبية ، مما أدى الى خسائر واضرار مادية كبيرة في ليبيا . وكما تبين من بيانات المسؤولين الامريكيين ، ومن الرسالة الموجهة من الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ، فان حكومة الولايات المتحدة تهدد بارتكاب مزيد من أعمال العدوان المسلح على ليبيا . وليس هناك شك على الاطلاق في الطبيعة المتعمدة لهذا الهجوم من جانب الولايات المتحدة الامريكية على ليبيا ، فمنذ فترة طويلة ما برحت ليبيا هدفا للابتزاز العسكري والسياسي والاقتصادي السافر . وقد انصبت مجموعة لا نهاية لها من التهديدات والافتراءات من واشنطن ضد زعماء ذلك البلد الى حد أن المسؤولين الامريكيين لا يخفون المناقشات العلنية لمختلف السبل للقضاء الجسدي على الزعماء الليبيين بهدف زعزعة الاقتصاد الليبي ، واتخذت واشنطن مجموعة كاملة من العقوبات الاقتصادية ضد ليبيا .

وفي الشهور القليلة الماضية أقام اسطول الولايات المتحدة بقبضته القوية وجودا دائما حقيقيا بالقرب من الساحل الليبي ، وهذا أمر لم نسمع عنه في وقت السلم . ولذلك يعتبر الهجوم المسلح الذي قامت به الولايات المتحدة على ليبيا عملا عدوانيا متعمدا تم التخطيط له من قبل ، ضد دولة عربية مستقلة ذات سيادة . وأدى الى زيادة حدة التوتر في المنطقة ، وهو يشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين . ومهما كانت الاعذار التي ينتحلها الآن المسؤولون في واشنطن فانها لا يمكن أن تبرر أعمال قطع الطرق التي قاموا بها . وما نحن بصدد هنا هو ميامة مافرة

تقوم على إرهاب الدولة وتجاهل ينطوي على تحد لميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي المعترف بها عالميا والمبادئ الأساسية للعلاقات بين الدول .

إن أسباب زيادة النزعة العدوانية لدى الولايات المتحدة ضد ليبيا لا تخفى على أحد بطبيعة الحال . ذلك أن واشنطنون لا تحاول أن تخفي عدم إرتياحها إزاء السياسة المستقلة المناوئة للامبريالية والمنتهجة من جانب ليبيا في الشؤون الدولية ، ومعارضتها القوية لمحاولات الولايات المتحدة واسرائيل فرض صفقات إستراتيجية منفصلة على العرب .

من الواضح أن واشنطنون لا يمكن أن تقبل فكرة معارضة ليبيا الحازمة لتأكيد حكومة الولايات المتحدة على حقها في أن تعمل في البلدان النامية كما لو كانت مملوكة لها .

ولهذا السبب على وجه التحديد فإن ليبيا ونيكاراغوا تتحملان عبء هذا الهجوم الامبريالي ولكن الشيء الذي ينبغي إدراكه جيدا هو أن هذا الهجوم تتمثل أهدافه في جميع الدول النامية وفي الواقع في بلدان حركة عدم الانحياز .

وبمنتهم الوقاحة يريدون أن يبرهنوا لتلك البلدان أنه إذا لم تنجح التهديدات الصادرة عن واشنطن في إحداث تغيير في سياستها المستقلة ، فإن لدى الولايات المتحدة دائما اسطول وطائرات على أهبة الاستعداد لحفظ النظام الذي يبرق لها وفقا للوصفات الاستعمارية الجديدة التي تعد في واشنطن .

إن العمل الاجرامي الذي ترتكبه واشنطن ضد ليبيا ليس سوى تعبير بليغ آخر عن "السياسة العالمية الجديدة" التي أعلنتها الولايات المتحدة . وهذه السياسة تميل إلى أن تصبح أكثر إعتناقا للحرب ، واستشارة ، وخطورة على السلم . وقد حذر الاتحاد السوفياتي من قبل ، في مجلس الامن وفي أماكن أخرى ، من النتائج الخطيرة لسياسة حكومة الولايات المتحدة هذه .

وفي ظل هذه الظروف ، فإن جميع الدول المحبة للحرية التي تعز إستقلالها لابلد لها أن تتكلم بصوت جهور دفاعا عن السلم وعن الحقوق الثابتة لكل شعب في تقرير مصيره بنفسه . إن المحاولات الرامية إلى فرض الارادة بقوة السلاح على الدول الأخرى ومحاولة زعزعة الحالة في البلدان التي تتبع طريق تنمية مستقلة ينبغي رفضها بقوة . وقد قال في الكريملين اليوم السيد غورباتشوف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي :

"إن أعمال الولايات المتحدة تشكل تحديا للمجتمع العالمي قاطبة . وهي بمثابة انتهاك للعلاقات المتحضرة المعترف بها عالميا . وتشير هذه السياسة صراعات إقليمية وتهدد السلم والامن الدوليين . كما أنها تستهدف كل الشعوب المستقلة ، وتتعارض مع مصالح الشعب الامريكي ذاته" . وفي هذه الاوقات العصيبة للغاية التي تمر بها ليبيا ، يعرب الاتحاد السوفياتي عن تضامنه مع الشعب الليبي . وما برج الاتحاد السوفياتي يقف إلى جانب ليبيا في كفاحها العادل من أجل حريتها واستقلالها . ويدين الاتحاد السوفياتي بقوة الاعمال العدوانية التي ترتكبها الولايات المتحدة ويطالب بوقف هذه الاعمال .

إن الاتحاد السوفياتي والوفد السوفياتي لعلى إقتناع راسخ بأن من واجب مجلس الأمن ، في ظل الظروف الحالية الخطيرة ، أن يدين بقوة العدوان الذى إرتكبته الولايات المتحدة ضد دولة عضو في الأمم المتحدة ويتخذ جميع التدابير اللازمة لوقف هذه الأعمال ويطبق تدابير فعالة لحماية سيادة ليبيا وملكيتها الإقليمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل إتحاد الجمهوريات

الاشتراكية السوفياتية على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل مالطة ، وأعطيه الكلمة .

السيد اجيوي (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ،

إسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أهنيكم وأهنيء من خالكم بلدكم ، الدانمرك ، المحبب للسلم ، على توليكم المهام الحيوية لرئيس مجلس الأمن في هذا الشهر . وإنني لعلسى يقين من أنه ، بفضل قيادتكم العادلة والمقتدرة ، سوف يتمكن المجلس من تسيير أعماله بعدالة وكفاءة . كذلك أود أن أشكر ملككم على العمل الجيد الذى قام به خلال الشهر الماضي .

إن حكومتي تعتقد إعتقادا راسخا أنه ينبغي تسوية جميع المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ، وبطريقة لا تعرض للخطر العدالة والسلم والأمن في العالم . إن هذا المبدأ منصوص عليه في الفقرة ٣ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة . وبمقتضى الفقرة ٤ من المادة الثانية من الميثاق ، تتعهد الدول الاعضاء بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد بالقوة أو إستخدامها . وإزاء الحالة الراهنة في منطقة وسط البحر الابيض المتوسط ، نناشد الطرفين أن يتقيدا بهذه المبادئ في معالجة الخلافات القائمة بينهما ، وأن يلتصبا بوجه خاص حلا لخلافتهما ، عن طريق أساليب التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء إلى وكالات أو هيئات إقليمية أو غير ذلك من الوسائل السلمية ، وهي أساليب يختارونها وفقا لما هو منصوص عليه في الفصل السادس من الميثاق .

إن حكومة مالطة على اقتناع بأن حماية أى حقوق بموجب القانون والمعرف الدوليين ، بما في ذلك حق المرور غير المعرقل في المياه الدولية ، يمكن أن تتم على الوجه الاكمل في إطار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي أشرت إليه آنفا ، ووفقا للإجراءات المتاحة لتسوية المنازعات .

وتصر حكومة مالطة على أن استخدام القوة أو التهديدات لإعمال المطالب في المياه المتنازع عليها أمر لا يمكن التفاوض عنه . وهذا ينطبق بوجه خاص على الحالة الناجمة عن محاولة دولة عضو في الأمم المتحدة ممارسة ما تعتبره حقوقها في مياه دولية تقع على بعد آلاف الأميال من أراضيها - ولاسيما عن طريق حشد مجموعة هائلة من الأسلحة الجوية والبحرية الهجومية في المياه المتنازع عليها تحت ذريعة القيام بمناورات عسكرية تستمر دون أجل محدد . فكل ما تؤدي إليه مظاهر القوة هذه هو حلقة من الانتقام والانتقام المضاد ، الأمر الذي لا يسمح به مجلس الأمن أيا كانت الظروف . ولا يمكن لمجلس الأمن أن يسكت على حالة حرب فعلية تهدد بإكتساح منطقة البحر الأبيض المتوسط برمتها .

وفي هذا السياق ، تذكر مالطة بالبيان الصادر عن إجتماع وزراء خارجية بلدان عدم الإنحياز الواقعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط الذي عُقد في فاليتا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، وجاء فيه :

"أن حرية أعالي البحار في بحر مغلق مثل البحر المتوسط يجب أن تراعى مراعاة دقيقة وقاصرة على الأغراض السلمية ، وأن يمنع فيه الـوزع البحري ، وبصفة خاصة من جانب الدول الواقعة خارج المنطقة ، الذي يهدد بصورة مباشرة أو غير مباشرة مصالح دول البحر المتوسط الاعضاء في حركة عدم الانحياز . (S/16758 ، الفقرة ١٣) .

وفي الوقت ذاته ، تود حكومة مالطة أن تؤكد الالتزام الذي تعهدت به الدول الـ ٢٥ المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في وثيقة هلسنكي الختامية ، ولاسيما المبادئ الثاني والخامس والعاشر من إعلان المبادئ المنظمة للعلاقات بين الدول المشتركة ، وهي مبادئ متعلقة بالامتناع عن التهديد بالقوة أو إستخدامها وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والوفاء بحسن نية بالالتزامات المترتبة بموجب

إن الدول الخمس والثلاثين المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا اتفقت في هلسنكي على أن تضمن انطباق هذه المبادئ أيضا في علاقاتها بدول البحر الابيض المتوسط غير المشاركة في المؤتمر . وفي حقيقة الامر ، أعلنت الدول المشاركة ، في الفصل الخاص بالبحر الابيض المتوسط من الوثيقة الختامية لهلسنكي عن عزمها على :
« أن تتبع في علاقاتها مع دول البحر الابيض المتوسط غير المشاركة روح المبادئ المنصوص عليها في إعلان المبادئ التي تحكم العلاقات فيما بين الدول المشاركة » .

وما فتئنا في هذا الاسبوع نواجه حالة لم تتقيد فيها بصورة جلية دولة مشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بالتزاماتها في هذا الصدد .
وقد اتخذت مالطة ، بوصفها دولة محايدة وغير منحازة في وسط البحر الابيض المتوسط ، خطوات ملموسة للوفاء بالتزامات الخاصة بالتعاون والسلام ، التي تعهدت بها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة والوثيقة الختامية لهلسنكي . وإن مالطة ، بإزالة جميع القواعد العسكرية من أراضيها وبضمان عدم استخدامها على الإطلاق كقاعدة للعدوان على جيرانها ، وقد أصبحت نقطة أساسية للاستقرار في قلب البحر الابيض المتوسط .
وفي الوقت ذاته انضمت مالطة الى بلدان البحر الابيض المتوسط غير المنحازة في مطالبة دول البحر الابيض المتوسط الأوروبية الأخرى بعدم السماح باستخدام قواعد ومنشآت عسكرية على أراضيها ضد بلدان البحر الابيض المتوسط غير المنحازة .
واستجابت حكومة اليونان لهذا النداء عندما أعلم وكيل وزارة الخارجية جونيس كابسي ، في ٢٤ كانون الثاني/يناير من هذه السنة ، الجمعية الوطنية اليونانية بأن اليونان لن تسمح أبدا باستخدام القواعد الأمريكية في أراضيها ضد ليبيا أو ضد أي بلد صديق ومجاور آخر من بلدان البحر الابيض المتوسط . وقد أوضح أيضا رئيس الوزراء الإيطالي في خطابه أمام البرلمان الإيطالي يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ آذار/مارس ، أن القواعد القائمة في إيطاليا لن تستخدم في الأعمال العسكرية الأمريكية الحالية ضد ليبيا .

ولهذا يشترك عدد متزايد من الدول في البحر الابيض المتوسط في عملية تنهض باطراد بالتخفيف من حدة التوتر في منطقة تلك الدول . وإن الاثار المفيدة المترتبة على هذه العملية مع ذلك معرضة للخطر نتيجة لتكديس الاسلحة في المنطقة من جانب دولة عظمى رئيسية تستغز بدورها الدولة العظمى الرئيسية الاخرى لتزيد أيضا من تواجدهما العسكري في البحر الابيض المتوسط . لهذا السبب أيضا نؤمن بأن مجلس الأمن يتعين عليه أن يعمل بحزم وعلى وجه السرعة على حث الولايات المتحدة على الكف عن استخدام قوتها البحرية في البحر الابيض المتوسط لإجراء مناورات في مياه متنازع عليها على مقربة من الساحل الليبي وعن مهاجمة السفن والاراضي الليبية .

وأود أن أوضح أنني لا أدخل في تفاصيل الدعاوى المتعارضة فيما يتعلق بخليج سدره . وأود أن أسجل في هذا الصدد أنه بشأن مركز خليج سدره في آب/أغسطس ١٩٧٤ ، وجهت مالطة الى السلطات الليبية رسالة مفادها :

« إن حكومة مالطة لا يمكن أن تقبل أو تعترف بالإدعاء بأن خليج سدره جنوب خط يمتد على طول خط العرض ٣٢ ٣٠ شمال . هو جزء من الاراضي الليبية أو يقع في إطار السيادة الليبية » .

ولا يزال هذا هو موقف حكومتي . وان عدم قبول أو عدم اعتراف حكومة الولايات المتحدة بأن خليج سدره مياه إقليمية قد تكرر مرارا وبما فيه الكفاية بحيث يُجبُّ الحاجة الى القيام بالاعمال العسكرية . ولهذا ، من الجلي أنه في حالة وجود أية خلافات بشأن هذه المسألة ، فإن اللجوء الى الحل العسكري ليس مقبولا . وإن الإجراءات المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة هي التي يمكن أن تؤدي الى حل عادل ودائم .

وعند هذا المنعطف تؤكد مالطة من جديد نداءها الموجه الى الولايات المتحدة الامريكية بالدخول في مشاورات مباشرة مع ليبيا بغية حسم جميع الخلافات القائمة بينهما على أساس المبادئ المتصلة بالتسوية السلمية للمنازعات .

ان الولايات المتحدة ملتزمة بحماية حرية البحار منذ ولادتها كدولة . فحرية البحار ضرورية لصيانة الامن الدولي وحركة التجارة . ولجميع الدول مصلحة أساسية في الحفاظ على مبادئ حرية الملاحة والتحليق وفي الدفاع عن هذه المبادئ . وتقوم حكومة بلادى ، في إطار السياسة التي تأخذ بها منذ عهد بعيد ، بإجراء مناورات بحرية وجوية في مياه وأجواء مختلف أجزاء العالم . وتفعل ذلك أيضا عدة دول أخرى أعضاء في هذا المجلس . وكجزء من برنامج عملياتنا العادى في جميع أنحاء العالم ، تواجدنا في خليج مدرة ١٦ مرة منذ عام ١٩٨١ . وقد عبرنا الخط الذى تدعى ليبيا بأنه حدودها سبع مرات قبل العملية الجارية .

ان ادعاء ليبيا بالسيطرة على الملاحة وتحليق الطائرات في منطقة واسعة من البحر الابيض المتوسط لا أساس له في الممارسة المتبعة أو في القانون الدولي . وتعرف حكومة ليبيا حق المعرفة أن زعمها الذى لا يمكن الدفاع عنه فيما يتعلق بخليج مدرة وهجماتنا على من يمارسون حقوقهم في الملاحة في المياه الدولية لهذا الخليج والطيران فوقها هي التي أدت الى هذا النزاع . فالهجمات الليبية السافرة على الوحدات البحرية التابعة للولايات المتحدة العاملة في المياه الدولية لخليج مدرة كانت دون أى مبرر وبلا أى استغزاز . وقامت قوات الولايات المتحدة بالرد على هذه الهجمات دفاعا عن نفسها بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . وأود أن أعلن بوضوح أننا سنرد على أية هجمات أخرى بالقوة أيضا اذا اقتضى الامر .

ولنضع نصب أعيننا المسألة الحاسمة الاهمية المعروضة على المجلس اليوم . ان الولايات المتحدة ترى ، في ضوء التحدى الخطير لحرية الملاحة في المياه الدولية الذى تشكله الاعمال الليبية ، انه ينبغي لهذا المجلس ان يؤكد من جديد حريتي الملاحة والتحليق المعترف بهما دوليا ، وان يدين الدول التي تلجأ الى القوة في انتهاك هذه

المعايير . وان الولايات المتحدة ، بدخولها خليج مدرة ، كانت تدافع عن حرية الملاحة نيابة عن جميع الدول . وينبغي لأعضاء المجلس أن يؤكدوا تلك الحرية بإدانتهم فورا لأولئك الذين يسعون الى انكارها .

ختاما ، ان الليبيين هم الذين بدأوا بإطلاق النار على الطائرات المحلقة في المجال الجوي الدولي فوق أعالي البحار . ورد الولايات المتحدة على هذا العمل العدائي كان ردا مدروسا يتناسب مع الظروف ويتفق مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

لقد كانت هذه الاعمال أعمالا عدائية صارخة . واذا كان أى شخص يود أن يعرف ما هو العمل العدائي ، فان السيد واينبرغر ، وزير الدفاع في الولايات المتحدة ، وصفه بدقة بالغة بقوله : "ان العمل العدائي يقع عندما يطلق عليك شخص شيئا ما يمكن أن يقتلك . "ومن ثم ، فقد اتخذنا الاجراءات المناسبة للدفاع عن أنفسنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نظرا لتأخر الوقت أزمع رفع الجلسة الآن . وستعقد الجلسة التالية لمجلس الأمن ، لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول أعماله ، في الساعة ١٠/٣٠ من صباح الغد ، الخميس ، ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦ .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥

